النهار
الأحد 8 تشرين الثاني 2009 – السنة 76 – العدد 23868

نجار: وسيط الجمهورية يجعل لبنان دولة متحضّرة
بارود: نتمنى على الحكومة المقبلة تنفيذه

توقع وزير العدل ابرهيم نجار "ان يصبح لبنان في مصاف الدول المتحضرة في العمل بموجب وسيط الجمهورية" فيما تمنى وزير الداخلية زياد بارود على الحكومة المقبلة "ان تعمل على تطبيق هذا القانون".

عقد وزيرا العدل والداخلية والامين العام لجمعية "الامبودسمان المتوسطيين" جان بول ديليفوا، ووالي المظالم في المغرب رئيس الجمعية مولاي محمد العراقي مؤتمرا صحافيا امس في جامعة القديس يوسف لمناسبة اختتام ندوة "وسيط الجمهورية: حامي المواطن" التي نظمها المركز المهني للوساطة في الجامعة، في حضور رئيسها الاب رينه شاموسي والملحقة لعلاقات التعاون في السفارة الفرنسية مارتين ايريم ورئيسة المركز جوانا هواري بو رجيلي واعلاميين.

المؤتمر الصحافي في جامعة القديس يوسف امس، وبدا من اليسار: الوزير نجار، البروفسور ديليفوا، الوزير بارود والدكتور شاموسي. (ميشال صايغ)

ديليفوا

وألقى ديليفوا كلمة شرح فيها دور وسيط الجمهورية في حماية المواطن وتعريفه بحقوقه وواجباته ودوره ايضا في حماية مؤسسات الدولة والتوثيق بين الادارة والمواطن.

ودعا الى تطبيق قانون وسيط الجمهورية في لبنان. وقال "ان كل الدول التي تعاني من مشاكل على صعيد الديموقراطية علينا مساعدتها لتطبيق وسيط الجمهورية.

نجار

وقال نجار، في كلمته: "منذ بداية شباط 2005 في لبنان وبعد نشر القانون الخاص في ما يتعلق بوسيط الجمهورية، لم ينجز حتى اليوم المشروع والمرسوم التطبيقي ليصبح هذا القانون نافذا، وعلمت انه وضع في الامس القريب مشروع المرسوم التطبيقي، وهنا استغلها فرصة في حضور الامين العام لجمعية "الامبودسمان المتوسطيين" البروفسور جان بول ديليفوا لنؤكد التعاون ايضا بين فرنسا ولبنان ولنتشارك في الفرحة بوضع هذا القانون موضع التطبيق وليصبح لبنان في مصاف الدول المتحضرة في العمل بموجب وسيط الجمهورية. هذا إنجاز مهم جدا بالنسبة الى الدولة ومؤسساتها والمواطن بان نبدأ العمل بتطبيق وسيط الجمهورية".

وأضاف: "ان التعاون بين فرنسا ولبنان هو على قدم وساق في مجالات متعددة. اما التعاون في ما يتعلق بوسيط الجمهورية فهو في مجال ما عرفته وما خبرته فرنسا لاعوام طويلة على هذا الصعيد، وخصوصا أن وسيط الجمهورية يتعلق بمجالات متعددة، وهو وساطة بين الحكم الواجهة السياسية والواجهة الادارية بين المواطنين والادارة من السجون الى الانتخابات الى حقوق الانسان الى ما هنالك. بما ان لبنان ليس لديه خبرة في هذا الشأن كان لا بد لنا من التطلع الى البلدان التي خبرت وسيط الجمهورية كتركيا والمغرب وفرنسا وغيرها".

بارود

وقال بارود "نعيش في بلد كثر فيه الوسطاء على أكثر من صعيد ولا وجود لوسيط الجمهورية، فتبرز الى الوجه الحاجة الى وضع قانون وسيط الجمهورية الذي وضع عام 2005 موضع التطبيق. ونتمنى على الحكومة المقبلة تطبيق هذا القانون. وقال "بمعزل عما اذا كانت الحكومة ستبصر النور قريبا، فأنا اطلب كمواطن من اي وزير ان يقوم بوضع وسيط الجمهورية موضع التنفيذ وخصوصا ان هذا القانون وضع ليطبق، وقانون وسيط الجمهورية يحتاج فقط الى مرسوم تطبيقي ليوضع من اجل حماية المواطن والدولة ومؤسساتها".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"